وتجدر الاشارة الى ان هذه الممارسات والأعمال، التي تقوم بها اسرائيل، تعتبر تحدّياً سافراً لميثاق هيئة الامم المتحدة، وللاعلان العالمي لحقوق الانسان، ولاتفاقيتي حقوق الانسان المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الصادرتان عن الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٦٦.

الى ذلك فالدول الموقّعة على الاعلان العالمي لحقوق الانسان، لعام ١٩٤٨، والاتفاقيتين المشار اليهما، قد أخذت التزاماً على نفسها باعلان تمسّكها بحقوق الانسان، وتعهّدها بازالة أي نصّ يتعارض معها، وإدخال ذلك في دساتيرها[١٢]. غير ان العبرة ليست في إقرار ذلك، من الناحية الشكلية، أو النظرية المجردة، بل في وضعه موضع التطبيق، وتنفيذه بشكل مبدع وبما ينسجم مع شرعة حقوق الانسان. وهذا ما أخذ المجتمع الدولي يقتنع به، وخصوصاً، في ما يتعلق بحقوق الانسان الفلسطيني، منذ اندلاع الانتفاضة واعلان الاستقلال الوطني، فيما بعد. وقد دانت لجنة حقوق الانسان الدولية الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان «في الاراضي العربية المحتلة بما فيها فلسطين»، وذلك حين اعتبرتها «خرقاً لمبادىء القانون الدولي»[١٣].

وتذكر المحامية الاسرائيلية، فيلتسيا لانغر، عشرات ومئات الامثلة عن العسف والتعذيب الذي يتعرّض له السجناء الفلسطينيون، والمعاملة اللاانسانية، ومحاولات التخريب النفسي والاجتماعي والفكري[١٤].

ومنذ وقت مبكر نبّهت مذكرة الرابطة الاسرائيلية لحقوق الانسان، الموجّهة الى لجنة الامم المتحدة للتحقيق في أعمال اسرائيل في الأرض المحتلة، الى انّ «الحرية الكاملة للتعبير والتنظيم، التي ضمنتها شرعة حقوق الانسان، محرّمة تماماً على سكان المناطق المحتلة في ظل الاحتلال الاسرائيلي...»؛ كما ان «المحاكم الشرعية الاسلامية فقدت مركزها القانوني وحقها في العمل، ورجال نقابات العمال يعتقلون ويبعدون بانتظام...»[١٥].

الاستعمار الاستيطاني وحقوق الانسان

حاولت اسرائيل البحث عن سند قانوني دولي يضفي صفة الشرعية على تنكّرها لحق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني، واحتلالها للاراضي الفلسطينية، وانتهاكها لأبسط قواعد القانون الدولي. وجهد الفقهاء القانونيون الصهيونيون في محاولاتهم اسباغ الصفة القانونية الشرعية على ممارسات اسرائيل وتبرير سياستها، اعتماداً على نظرية «الاحتلال الواقعي»، التي روّجت لها الدول الاستعمارية، لتبرير سلبها ونهبها للشعوب؛ واعادة «تقسيم» العالم بالاستناد الى نظرية القوة في العلاقات الدولية Theory of Power ، والتي أصبحت من تراث الماضي، فضلاً عن أنها لا تستقيم مع أية مقوّمات شرعية في القانون الدولي المعاصر[١٦].

وقد استخدمت اسرائيل نظرية القوة والاحتلال الواقعي في تغيير الاوضاع العامة في المناطق الفلسطينية المحتلة، واتبعت، في ذلك، الخطوات التالية:

التغيير الديمغرافي: وذلك بالعمل على توطين المهاجرين اليهود وتهجير السكان الفلسطينيين بهدف احداث تغيير في التركيب السكاني (الديمغرافي)، وفي الطابع القومي. وكانت وتيرة الاستيطان ترتفع بالاقتران مع تصاعد عمليات التهجير القسري والترحيل الاجباري للفلسطينيين عن ديارهم.

وتستهدف هجرة اليهود السوفيات، أخيراً، التزايد السكاني للفلسطينيين، أو ما عرف بـ «القنبلة الديموغرافية»، التي تهدّد الطابع اليهودي لاسرائيل، وخصوصاً، في خلال العقد الاول من القرن